صندوق الاستثمارات يواصل هدر أموال الشعب على ألالعاب



وتشير المعطيات إلى أن الصندوق السيادي، الذي يُعد أحد أكبر صناديق الثروة في العالم، يواصل توجيه رؤوس أموال ضخمة نحو شركات الألعاب العالمية، في إطار استراتيجية تستهدف تنويع الاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على النفط.

ويأتي هذا التوسع في وقت تسعى فيه الحكومة إلى ضبط الإنفاق العام ومراجعة بعض المشاريع الكبرى، ما يسلط الضوء على خصوصية قطاع الألعاب ضمن أولويات الاستثمار.

وبرزت هذه التوجهات بشكل واضح في إعلان الصندوق خلال سبتمبر الماضي عن نيته الدخول في شراكة

استثمارية مع جاريد كوشنر، صهر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ضمن صفقة استحواذ ضخمة تُقدّر بنحو 55 مليار دولار على شركة Arts Electronic، إحدى أكبر شركات نشر وتطوير الألعاب الإلكترونية في العالم.

وتعكس هذه الصفقة، في حال إتمامها، تحوّلا نوعيًا في حجم وطبيعة الاستثمارات السعودية في قطاع الترفيه الرقمي، حيث تنتقل من شراء حصص في شركات إلى السعي للسيطرة على كيانات عالمية كبرى.

ويُنظر إلى هذا التوجه كجزء من رؤية أوسع لتحويل المملكة إلى لاعب رئيسي في صناعة الألعاب، التي تُعد من أسرع القطاعات نموًا عالميًا.

ويرتبط هذا الاهتمام بشكل مباشر برؤية ولي العهد محمد بن سلمان، الذي يُعرف بشغفه الشخصي بألعاب الفيديو، حيث صرّح في مناسبات سابقة بأنها تمثل وسيلة للهروب من ضغوط الواقع. ويعكس هذا البعد الشخصي تأثيرًا واضحًا على توجهات الاستثمار، مع تحويل الاهتمام الفردي إلى استراتيجية اقتصادية واسعة.

في المقابل، يثير استمرار الإنفاق الكبير في هذا القطاع تساؤلات حول مدى انسجامه مع التوجهات الجديدة التي تتحدث عن تقليص النفقات وإعادة ترتيب الأولويات. وتأتي هذه التساؤلات في ظل ضغوط اقتصادية عالمية، وتحديات داخلية مرتبطة بتمويل مشاريع ضخمة ضمن رؤية 2030.

ويرى مراقبون أن قطاع الألعاب يتمتع بميزة خاصة مقارنة بقطاعات أخرى، إذ يُنظر إليه كاستثمار طويل

الأمد قادر على تحقيق عوائد مرتفعة، إضافة إلى دوره في دعم التحول نحو اقتصاد رقمي قائم على الابتكار. كما يساهم في خلق فرص عمل جديدة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز مكانة المملكة في الصناعات الإبداعية.

ويشهد سوق ألعاب الفيديو العالمي نموًا متسارعًا، مدفوعًا بزيادة عدد المستخدمين وتطور تقنيات الواقع الافتراضي والذكاء الاصطناعي.

وتسعى السعودية إلى الاستفادة من هذا النمو عبر بناء منظومة متكاملة تشمل التطوير والنشر والبنية التحتية للألعاب.

في هذا السياق، لا تقتصر الاستثمارات السعودية على الشركات الأجنبية، بل تمتد إلى دعم شركات محلية ومشاريع ناشئة، في محاولة لبناء صناعة ألعاب داخلية قادرة على المنافسة. ويأتي ذلك ضمن جهود أوسع لتعزيز الاقتصاد الإبداعي وجذب الكفاءات العالمية إلى المملكة.

مع ذلك، يبقى التحدي الرئيسي في تحقيق التوازن بين الطموح الاستثماري والانضباط المالي، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.

ويعتمد نجاح هذه الاستراتيجية على قدرة الصندوق على إدارة استثماراته بكفاءة، وتحقيق عوائد مستدامة تبرر حجم الإنفاق.

واستمرار الاستثمار في قطاع الألعاب يعكس قناعة داخل القيادة السعودية بأهمية هذا المجال كمحرك للنمو المستقبلي، رغم الضغوط نحو تقليص الإنفاق. ويُظهر هذا التوجه أن بعض القطاعات، وعلى رأسها التكنولوجيا والترفيه الرقمي، ستظل في صدارة الأولويات، حتى في ظل سياسات أكثر تحفظًا.